

## نظم الزراعة العالمية

ولن تكون المجموعة الكاملة لخرائط نظم الزراعة التي تعدها المنظمة جاهزة للعرض المباشر أو على أقراص ممغنطة قبل 2002. إلا أن المنهجية والبيانات الكامنة وراءها أصبحت متوافرة. في دراسة تتعلق بنظم الزراعة العالمية أصدر البنك الدولي تكليفا بإعدادها كجزء من الاستعراض الكبير الذي يجرى لاستراتيجيته للتنمية الريفية. وقد استخدمت هذه الدراسة معلومات فيزيائية بيولوجية واجتماعية اقتصادية واسعة النطاق لإقامة ملامح لعدد 70 نظاما من نظم الزراعة الرئيسية تغطي جميع أنحاء العالم النامي. ويقول ديكسون الذي اشترك في وضع هذه الدراسة أنه قد أصبح لدى البنك ولدى وكالات التنمية الأخرى والحكومات بهذه الدراسة وسيلة جديدة لاستهداف السياسات وتقديم المساعدات الفنية والاستثمار من أجل التخفيف من حدة الجوع والفقر في الريف.

### ◀...ولماذا هي كذلك؟

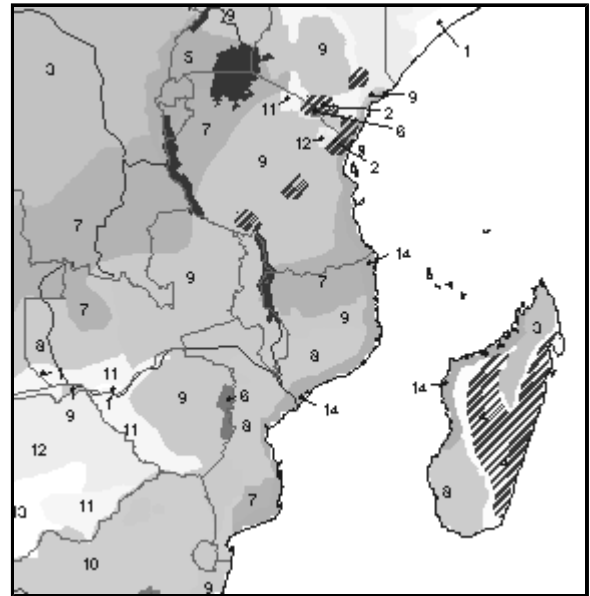
"لأن نظام الزراعة هو أقرب تمثيل يصلنا على الطريق التي يفكر بها المزارعون ويتخذون قراراتهم. وقد أظهرت الخبرات خلال نصف القرن الماضي، وبصورة مقنعة، أنه بدون هذه المعلومات قد تصبح برامج التنمية الزراعية هباء منثورا. فهي تتجاوز منهج السلع أو التخصص التقليدي الذي يركز على طرق زيادة الغلات كما لو كان هذا هو الاعتبار الهام الوحيد الذي يراعيه المزارعون. فالنظر إلى الزراعة "كنظام" يعني دمج الأبعاد الفيزيائية البيولوجية مثل مغذيات التربة وموازن المياه - بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المزرعة حيث تتخذ معظم القرارات المتعلقة بإنتاج السلع الزراعية واستهلاكها. وما فعلته هذه الدراسة هو تطبيق عملية تحليل نظم الزراعة على المستوى العالمي مما أتاح لنا تحديد النظم الإقليمية العريضة والقيود الحالية التي تواجه تنميتها وإمكاناتها."

### ◀ كيف يمكن تحديد هذه النظم؟

"كانت المعايير العامة المستخدمة تتخذ نمطين أساسيين: أولهما قاعدة الموارد الطبيعية المتوافرة والمناخ والتضاريس وحجم المزرعة وحيازتها. والنمط الثاني هو أنماط سبل معيشة الأسر والتكنولوجيات وإدارة المزرعة وتنظيمها. وقد ساعدتنا هذه المعايير على تحديد 72 نظاما مختلفا من نظم الزراعة في جميع الأقاليم النامية السنة التي يبلغ متوسط عدد سكانها الزراعيون نحو 40 مليون نسمة. ولم تكن هذه العملية في حد ذاتها عملية بسيطة: فجميع نظم البيانات المتوافرة تقريبا تعتمد على المناطق الإدارية القطرية ودون القطرية وليس على نظم الزراعة التي تخترق جميع هذه الحدود.

للسيد جون ديكسون، وهو جالس أمام جهاز الحاسوب الخاص به في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، وجهة نظر مختلفة إزاء الزراعة في العالم. إذ يقول: "فلنأخذ أفريقيا الشرقية"، وهو يستخرج خريطة جديدة من قاعدة البيانات التي أعدت على شبكة الإنترنت المحلية الخاصة بالمنظمة. فبالإضافة إلى الحدود الوطنية المعتادة، تعرض الصفحة ما يعتبر بمثابة أطلس زراعي جديد. ويقول السيد ديكسون: "هذا هو نظام مزيج الذرة" ويشير إلى مساحة طويلة أوجوانية اللون تمتد من إثيوبيا مختزقة كينيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق حتى تصل إلى قمة جنوب أفريقيا، "لقد كانت هذه المنطقة هي سلة غذاء شبه الإقليم، والأن تعيش في أزمة حيث انخفضت خصوبة التربة ونقصت إمدادات البذور والأسمدة نتيجة للاقتطاعات في الإنفاق الحكومي."

وبفكرة على الماوس، أظهرت الصفحة البيانات الرئيسية عن نظام الزراعة المختلط للحبوب ومحاصيل الجذور في أفريقيا حيث يمثل ذلك حزاما برتقاليا غامقا يمتد عبر شمال القارة من ساحل المحيط الأطلسي مرورا بغانا ونيجيريا وتشاد إلى جنوبي السودان، كما يظهر على مساحات شاسعة في أنغولا وموزامبيق. ويعلق ديكسون على ذلك قائلا: هنا الجفاف هي المصدر الرئيسي للتعرض لنقص الأغذية ... إلا أن المنطقة تنسم أيضا بنقص الكثافة السكانية ووفرة الأراضي الصالحة للزراعة والارتفاع الشديد في إمكانيات النمو المستدام."



وقد أثبتت خبرة المنظمة في مجال تحديد المناطق الأيكولوجية الزراعية أهميتها في وضع قاعدة بيانات خاصة بنظم الزراعة لخدمة مهمتنا النوعية الرئيسية المتمثلة في وضع تقديرات متخصصة بشأن تطور نظم الزراعة وأولوياتها الإنمائية في المستقبل".

◀ وفي النهاية، أعددت تحليلات مفصلة لعدد 20 نظاما من هذه النظم ...

" نعم، لقد تم تحديد ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة نظم للزراعة في كل إقليم من الأقاليم النامية استنادا إلى إمكانياتها في الحد من الفقر ونمو الزراعة خلال العقود الثلاثة القادمة. ونحن نحدد هذه الإمكانيات من خلال فحص الظروف المناخية الزراعية وأحوال التربة ونسبة الأراضي إلى السكان وكثافة الاستغلال الحالية وإمكانيات إزالة أو الحد من المعوقات الحالية".

◀ فعلى سبيل المثال...

"فلنأخذ نظام مزيج الذرة في شرق وجنوبي شرق أفريقيا. وحتى وقت قريب، كان المنهج الإنمائي لمزارعي الذرة من صغار الملاك تتمثل في حزمة فنية سريعة التطبيق تتكون من عنصر واحد وهي الأسمدة غير العضوية وتحسين الأصناف. والآن وبعد التكيف الهيكلي، وانتهاء عهد الأسعار المضمونة وسحب الإعانات، أصبحت الذرة عالية المدخلات مسألة غير اقتصادية وتعين على المزارعين التحول إلى الأصناف التقليدية بل وإلى محاصيل بديلة مثل الدخن والبطاطا. ومع ذلك فإننا نستطيع أن نخلص إلى أن توقعات النمو طويلة الأجل مازالت جيدة ومازالت إمكانيات الحد من الفقر كبيرة.

◀ إذا كانت توقعات نظام مزيج الذرة تبدو جيدة، فيبدو أن الدراسة تتوقع ازدهارا تقريبا للمزارعين في منطقة السافانا الرطبة في أفريقيا

"إن التوقعات هناك تبدو ممتازة. فنظام خليط الحبوب ومحاصيل البذور يشترك مع نظام خليط الذرة في بعض القيود المناخية إلا أنه أكثر سوءا من ناحية البنية الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات. ومع ذلك، فإن هناك مجالا كبيرا للتوسع في إنتاج المحاصيل وتكثيفها في بعض أجزاء السافانا الرطبة في غربي أفريقيا والسيرادوس في وسط البرازيل. وتتمثل القيود الرئيسية في هذا المجال في نقص البنية الأساسية ولاسيما الطرق المؤدية إلى الأسواق وعدم ملائمة تكنولوجيا الإنتاج. غير أنه يمكن للسياسات السليمة والاستثمار، يمكن أن تصبح النتيجة المهيمنة هي زيادة إنتاج الأغذية والأعلاف المدفوع بالطلب العالمي وخاصة في آسيا. أننا نتحدث هنا عن الذرة والدخن والبقول مثل فول الصويا".

◀ وهو ما يصل بنا إلى نظم زراعة الأرز في جنوب وجنوب شرق آسيا ...

"هناك مازال الإنتاج مرتفعا إلا أن هناك صعوبات واضحة - نقص الأراضي المتاحة للتوسع الزراعي وانخفاض خصوبة التربة وقرب وصول غلات الأرز في بعض الأماكن إلى حدودها القصوى المعروفة. ومن المنطقي توقع تحول الإقليم، في غضون الثلاثين عاما القادمة، ومع تزايد أعداد السكان، إلى مستورد كبير للأغذية والأعلاف الحيوانية. ففي نظام زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة في جنوب شرق آسيا، سوف يعتمد ضمان الدخل في قطاع صغار الملاك بصورة متزايدة على تنويع الإنتاج بالتحول إلى محاصيل القيمة المرتفعة مثل الخضر والحمضيات والأعلاف وإلى إنتاج الحيوانات الصغيرة والاستزراع السمكي على مستوى المزرعة. وسوف يحتاج المزارعون، بالإضافة إلى ذلك، إلى خدمات إرشادية محسنة ونظم مالية وتسويقية وزيادة الاندماج في الاقتصاد غير الزراعي".

◀ لقد كنت تعمل في منهج نظم الزراعة منذ الثمانينات والآن وقد أدمج في استراتيجيات التنمية الريفية التي يتبناها البنك الدولي. هل ترى أنها فكرة قد حان وقتها؟

لقد شاهدنا فترة كانت فيها الأولويات القصوى في التنمية الزراعية بالتكيف الهيكلي " ووضع الأسعار في مسارها الصحيح". وقد كان هناك نمو اقتصادي، وزيادة في الإنتاج الغذائي. غير أن مستويات الفقر مازالت مرتفعة في جنوب آسيا ومرتفعة في أفريقيا ويتزايد القلق بشأنها. وفي أسرتنا العالمية هناك شخص من بين كل خمسة أشخاص يعيش في فقر مدقع. كما أن هناك أكثر من 800 مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية. وهذا هو السبب في تركيز البنك الدولي وغيره من الوكالات الإنمائية الآن على الفقر. فمساهمة أسلوب نظم الزراعة تعتبر إطارا سيساعدها على تحديد أولويات الاستثمار في الأمن الغذائي والحد من الفقر والنمو الاقتصادي. وبأسلوب آخر: في التنمية الزراعية عريضة القاعدة التي تصل إلى أشد الأسر الزراعية الصغيرة فقرا وأكثرها جوعا وإفادتها".